

Distr.: General
7 November 2013
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى التطورات في الحالة الأمنية في شمال كيفو في أعقاب استيلاء جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية على آخر معقل القوات السلبية التابعة لحركة ٢٣ مارس.

١ - استيلاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تشانزو ورونيوني

نجحت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يوم الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد شن الهجوم النهائي على آخر معقل القوات السلبية التابعة لحركة ٢٣ مارس في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في طرد هذه القوات السلبية من تشانزو ورونيوني، وهما تلتان في بلدة روتشورو كانت تلك القوات قد احتلت فيهما.

وعلى الرغم من هذا الانتصار العسكري تظل حكومة بلدي على وعي بأن هنالك الكثير مما ينبغي القيام به لتثبيت الأوضاع بصورة مستدامة في هذا الجزء من البلد الذي تم تحريره للتو تحريراً كاملاً من سيطرة القوات السلبية التابعة لحركة ٢٣ مارس. ولهذا السبب فإن حكومة بلدي متمسكة بإنجاح الاتصالات التي بدأت في هذا الصدد، سواء تلك التي تمت في كمبالا مع عناصر مجموعة ٢٣ مارس المسلحة سابقاً، أو في داخل البلد من خلال تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المشاورات الوطنية التي جرت في كينشاسا بمبادرة من رئيس الجمهورية.

وتود حكومة بلدي أن تعلن تأييدها لمضمون البلاغ الصادر بمناسبة آخر مؤتمر قمة مشترك للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في بريتوريا (جنوب أفريقيا) في الرابع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحالي، وأن تدعو دول الحوار المعنية إلى الامتثال للبلاغ. والواقع أن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في



الرجاء إعادة استعمال الورق

071113 071113 13-55208 (A)



المنظمتين الإقليميتين أهابوا بالدول الأعضاء في جملة أمور، خلال اجتماعهم المعقود في عاصمة جنوب أفريقيا، إلى "العمل على إعادة القوات السلبية إلى بلدانها الأصلية وفقا لنص اتفاق أديس أبابا الإطاري وروحه".

وبالإضافة إلى هذا المطلب الوارد في الاتفاق الإطاري، تود حكومة بلدي أن تبلغكم بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، سعيًا منها لبسط سيطرة الدولة الكاملة على جميع أنحاء البلد، ستتخذ عما قريب تدابير حازمة ضد القوات السلبية الرواندية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الأوغندية التابعة لتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا وجيش الرب للمقاومة، والقوات البوروندية التابعة لقوات التحرير الوطنية، التي طالما استغلت الأراضي الوطنية الكونغولية فبثت فيها الموت وعاثت فيها فسادا، مهددة في نفس الوقت أمن بلدانها الأصلية.

والأهم من ذلك أن حكومة بلدي ترى، بالرغم من استفزازات متطرفي حركة ٢٣ مارس التي أسفرت عن مواجهات الأسبوع الماضي، أن ثمة دواعي للارتياح بسبب التوصل إلى درجة من توافق الآراء في كمبالا بشأن ١١ بندا من بنود مسودة إعلان كمبالا التي من المتوقع أن تتوج المحادثات الجارية بين الحكومة وحركة ٢٣ مارس سابقا. وترجو حكومة بلدي أن يوقع هذا الإعلان في أقرب وقت ممكن من أجل إتاحة الفرصة ومزيد من الوقت لإجراءات نزع سلاح القوات السلبية الأخرى، التي هي شرط لإعادة المياه إلى مجاريها في شمال كيفو وجنوبها.

٢ - الإعلان الصادر عن حركة ٢٣ مارس

صدر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بيان بتوقيع السيد برتران بيسيموا وأذيع في نفس اليوم، نصه كما يلي: "تعلن إدارة حركة ٢٣ مارس أمام الرأي العام الوطني والدولي أنها قررت اعتبارا من اليوم أن تنهي تمردا وتواصل السعي بوسائل سياسية بحتة لإيجاد حلول للقضايا الجذرية التي أدت إلى تأسيس الحركة". ويأمر البيان نفسه القواد العسكريين لحركة ٢٣ مارس بإعداد الجنود التابعين للحركة لعرضهم على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي "التي يتم الاتفاق على طرائقها مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية". وإذا ثبتت صحة هذه الوثيقة فإنها ستشكل تطورا في الاتجاه الصحيح، وفقا لخطة الخروج من الأزمة التي تم الاتفاق عليها في كمبالا ووضعت صيغتها النهائية في بريتوريا.

وفي الواقع ينص الجدول الزمني الذي أقرته دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في مؤتمر قمته المعقود في بريتوريا

(جنوب أفريقيا)، على أن تحيط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية علما بصورة علنية بتخلي حركة ٢٣ مارس عن التمرد المسلح بعد إصدار الحركة هذا الإعلان العام، الذي حددت مهلته بـ ٤٨ ساعة، على أن يتاح الوقت للتثبت من ذلك ميدانيا. وبعد خمسة أيام من التحقق من جدية التزام حركة التمرد سابقا، تضيف سلطات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إمضاءها بكامل الثقة إلى إعلان كمبالا، إلى جانب إمضاء ممثلي الحركة.

وستواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تلك الأثناء، بدعم من لواء التدخل، وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الملاحقة الميدانية للقوات السلبية الأخرى التي لم تمثل للمهلة التي أعلنها الرئيس جوزيف كاييلا منذ عدة أيام.

وتود حكومة بلدي أن تؤكد مجددا بهذه المناسبة أنه لم يعد ثمة مجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوجود أية مجموعات مسلحة، سواء كانت تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أو لتحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا، أو لجيش الرب للمقاومة الأوغندي. ويصدق الأمر نفسه على قوات التحرير الوطنية البوروندية، وفصائل الماي - ماي الكونغولية كافة.

وتود حكومة بلدي كذلك أن تذكر، فيما يختص بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بأن عدد هذه القوات قد انخفض الآن بشكل ملحوظ بفضل الحملات التي نظمتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمفردها. ولذلك ينبغي عدم التشكيك في عزيمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو في فعاليتها ضد هذه القوى السلبية القادمة من رواندا، التي تسبب للسكان الكونغوليين اليوم أضرارا أكبر بكثير مما تسببه لبلداتها الأصلية.

ونظرا لكون مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أحد الأسباب التي تتذرع بها رواندا في الغالب لزعزعة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة بلدي تود أن تذكر مجلس الأمن بالتوصية الصادرة عن مؤتمر القمة المشترك الأخير للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي دعت الدول الأعضاء في هاتين المنطقتين إلى بذل الجهود من أجل إعادة القوات السلبية إلى بلدانها الأصلية. وعلى هذا الأساس تدعو حكومة بلدي رواندا إلى قبول عودة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى بلد منشئها وهو رواندا. وينطبق نفس المبدأ على بلدان الجوار الأخرى. ويتيح هذا الحل فرصة للتوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

وجمهورية الكونغو الديمقراطية متمسكة بعلاقات حسن الجوار مع جارها رواندا ومع جميع البلدان الأخرى المجاورة. ولن تدخر وسعا في سبيل تحقيق هذا الهدف. وتأمل أن يعاملها الآخرون بالمثل.

٣ - نشر لواء التدخل على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية

نظرا لما شهدته الأوضاع الميدانية من تطورات، لا سيما استسلام حركة ٢٣ مارس، تدعو حكومة بلدي إلى نشر لواء التدخل بأسرع ما يمكن على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) من أجل التصدي لتوغل القوات وتحركاتها. ويتفق هذا الطلب مع الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، الذي يسند إلى لواء التدخل مهمة مراقبة تدفق الأفراد العسكريين والأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة عبر الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإبلاغ عنه، بالاستعانة بوجه خاص بوسائل المراقبة ومنها الطائرات بلا طيار، على النحو المحدد في رسالة المجلس المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/44).

وبناء على ذلك تحث حكومة بلدي مجلس الأمن على القيام بما يلي على جناح السرعة:

(١) دعوة القوات السلبية التابعة لحركة ٢٣ مارس إلى تنفيذ إعلانها المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛

(٢) المطالبة بالتسريح التام والفعلي للقوات السلبية التابعة لحركة ٢٣ مارس، وبإلقاء أسلحتها؛

(٣) إصدار الأمر بنشر لواء التدخل السريع على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا)، من أجل التصدي لتوغل القوات وتحركاتها على طول الحدود، ونشر طائرات بلا طيار لمراقبة الحدود؛

(٤) دعوة رواندا وبلدان المنطقة إلى كفالة الاحترام الصارم لجميع الالتزامات التي تعهدت بها بحرية وفقا لاتفاق أديس أبابا الإطاري، وبخاصة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

وتدعو حكومة بلدي مجلس الأمن إلى العمل بفحوى هذه الرسالة، وترجو ممتنة تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينياس غاتا مافيتا
السفير، الممثل الدائم